

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢١١

الأربعاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة غريغوار فان هارين	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد لي تشنغ
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانوه–بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/140)

1807883 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2018/140)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم إلينا السيد سلامه عبر الفيديو من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/140، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد سلامه ومن السفير كارل أورينيوس سكاو، القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة السويد، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة ٥٠٧ لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أشجع جميع المشاركين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونشجع مقدمي الإحاطات كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية ١٥ دقيقة أو أقل من ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد سلامة.

السيد سلامه (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئ مملكة هولندا على توليها رئاسة مجلس الأمن.

إنني أقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس من طرابلس، حيث أعيش حاليا، شأني شأن عدد متزايد من زملائي. فلكي تدعم الأمم المتحدة ليبيا على أفضل وجه، يجب أن نتواجد في ليبيا. ومن دواعي فخري أن أعلن أننا قد عدنا حقا إلى البلد. لكننا هنا من أجل ليبيا برمتها، لا من أجل منطقة أو مدينة بعينها. وبناء على ذلك، نحن الآن نتطلع إلى إعادة فتح مكتبنا في بنغازي. وحالما تسمح الظروف بذلك، سنسعى أيضا إلى إعادة فتح مكتبنا في الجنوب. وقد قامت الأمم المتحدة بزيارة مدن وبلدات في جميع أنحاء البلد لم تطأها أقدامها لسنوات، وسنواصل القيام بذلك. ومن الضروري أن نستمع إلى جميع الليبيين، وكلما كان ذلك ممكنا، حيثما يعيشون.

وفي أوائل آذار/مارس، قضيت ثلاثة أيام في بنغازي. ورأيت مدينة دمرتها ثلاث سنوات من النزاع. إن منطقة وسط المدينة عبارة عن أنقاض. وآثار القتال الذي دار مؤخرا منتشرة انتشارا واسعا. واستمعت إلى مخاوف قوية بشأن الحالة الاقتصادية والسياسية للبلد. ولكنني لمست، في خضم الخطاب المحتدم، استعدادا واسعا للبدء من جديد وشعورا بالتفاؤل. ويحشد المواطنون لإعادة بناء مدينتهم. ومن الأمثلة العديدة على ذلك أساتذة جامعة بنغازي الذين أخذوا على عاتقهم عملية إعادة بناء جامعتهم بأنفسهم. وتلك الروح توفر أملا جديدا – وهو أمل يجب تعزيزه.

كانت ليبيا ذات يوم بلداً معروفاً بانسيابيته الديموغرافية الكبيرة إذ كان المواطنون يرغبون في التحدث مع بعضهم بعضا وقطع المسافات للتلاقي والزواج والتجارة فيما بينهم، أو للإقامة في مدن بعيدة عن محال ميلادهم مع الاحتفاظ بهويتهم الشخصية.

ومنذ عام ٢٠١١، أصبحت تلك الانسيابية الديموغرافية مُقيدة، إن لم تكن مخنوقة بالكامل. وأسفر ذلك عن تشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص داخليا، وهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ويعيشون غالبا في ظروف بائسة. فيما اضطر آخرون إلى الفرار من البلد تماما. وترفض الجماعات العيش مع بعضها بعضا. وأدت الانقسامات الأيديولوجية أو تلك القائمة على الهوية إلى النبذ على نطاق واسع. وحل خطاب الكراهية محل التفاعل السلمي. ويبرهن على ذلك ما حدث مؤخرا لأهالي تاورغاء، الذين مُنعت عودتهم والذين يعيش العديد منهم الآن في أماكن إيواء مؤقتة. وقد وضعنا خطة للتعجيل بالتغلب على هذا المأزق.

وبصورة أعم، نحن ملتزمون بوقف الإقصاء المتبادل والنبذ العقيم. وما لم يجتمع الليبيون من جميع المشارب والفئات للتكلم معا، لن يتسنى لهم التوصل إلى اتفاق. وما لم يتفقوا، لن تحرز العملية السياسية أي تقدم. ومن خلال جهودنا الذاتية أو بالعمل مع شركائنا، أحرزنا تقدما في عكس مسار هذه الحالة. فنحن نتواصل مع الأوساط التي تعرضت للتهميش، بما في ذلك أنصار النظام السابق. وأقنعنا الجماعات العرقية والمدن المتنافسة والأحزاب السياسية التي لم تتحدث مع بعضها بعضا على مدى عدة سنوات بالعمل معا.

إن مهمتي لا تتمثل في تقسيم الكعكة بين الجشعين المتناحرين. بل تتمثل أولا وقبل كل شيء في توحيد الليبيين حول خطاب وطني مشترك. وذلك الخطاب المشترك بالغ الأهمية. وشهدنا مجموعة مبادرات – بعضها بدعم من الأمم المتحدة وشركائها والعديد منها بمبادرة من الليبيين أنفسهم – لإعادة كتابة ذلك الخطاب. فقد التقى رؤساء البلديات من جميع أنحاء ليبيا معا، أولا في تونس، ثم في ليبيا، لمناقشة المسائل الحيوية المتعلقة بتقديم الخدمات. وقد استضافتهم منازل أهالي مدينة الشحات في الشرق، واجتمعوا مرة أخرى قبل بضعة أيام فقط في طرابلس في غرب البلد. وتبدأ حركات شعبية في جميع أنحاء البلد للمطالبة بالتغيير ووضع حد للنهب. وينخرط أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة معا من أجل الحفاظ على الروابط والتخفيف من حدة الانقسامات. ودعمت الأمم المتحدة المجتمعات المحلية المتنازعة لإبرام اتفاقات مصالحة. وقبلت الجماعات المسلحة التي كانت تتقاتل قبل بضعة أشهر فقط بالجلوس حول طاولة واحدة. وساعدت الأمم المتحدة بنجاح، من خلال تيسير بعض هذه المناقشات، في منع وقوع اشتباكات، وأحيانا في اللحظة الأخيرة. وهذه الأنشطة والجهود العديدة تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية المؤتمر الوطني، الذي سيُعقد في نهاية المطاف بعد شهر رمضان المبارك.

إن الليبيين يُذكروننا بإلحاح برغبتهم ببدء فترة جديدة من الاستقرار واليقين، تقوم على وجود مؤسسات موحدة وخاضعة للمساءلة. فالمؤسسات الحالية تستند إلى شرعية سطحية. وهي مبنية استنادا إلى ولايات ضعيفة أو تنقسم إلى هيئات متنافسة. ولكي تكون الحكومة قادرة على قيادة وتوحيد الشعب واتخاذ قرارات صعبة من أجل مصلحتهم، فإنها يجب أن تكون نابعة من الشعب. وهذا يعني أنه لا بد من إجراء انتخابات.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن العمل من أجل إجراء انتخابات نزيهة وحرة وذات مصداقية قبل نهاية العام يأتي على رأس أولوياتنا. ومن المهم بشكل حيوي أن نتأكد قبل إجراء الانتخابات من أنها ستكون شاملة للجميع وأنه سيتم القبول بنتائجها. ولهذا السبب، يسرني أن عملية تسجيل الناخبين، التي انتهت قبل ١٠ أيام، كانت ناجحة جدا. وبعد تسجيل

مليون ناخب جديد، فإن هناك الآن ٢,٥ مليون ليبي يحق لهم التصويت. وكانت هناك مشاركة قوية من جانب النساء والشباب في تحديث سجل الناخبين. وهذه المشاركة الكبيرة تمثل رسالة واضحة للجميع. إن أبناء الشعب الليبي يريدون إسماع صوتهم من خلال الانتخابات.

وفي مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، دعوت النساء إلى ترجمة زيادة مشاركتهن في عملية التسجيل إلى مشاركة أكبر بوصفهن مرشحات. وستواصل الأمم المتحدة دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في التحضير للانتخابات ولن تدخر جهدا في تلبية الشروط المسبقة الأخرى اللازمة لنجاح الانتخابات. ويلزم وضع قوانين لإجراء أي انتخابات، ولا بد من صياغة هذه القوانين بطريقة توافقية. وتتواصل الجهود الرامية إلى اعتماد دستور وطني دائم. وقد أقرت جمعية صياغة الدستور مشروع دستور في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وجرى الطعن في المشروع أمام القضاء، حيث أقرت المحكمة العليا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ بصحة التصويت الذي أجرته الجمعية بشأن المشروع. ومع ذلك، ما زالت هناك عقبات أمام إجراء استفتاء على الدستور. ولا تزال المسألة المتعلقة بتشريع الاستفتاء مثيرة جدا للجدل، حيث يبدو واضحا أن بعض الفصائل غير راضية عن مضمون مشروع الدستور. بيد أن العملية السياسية يجب أن تستمر، كما أن الوضع الراهن لا يمكن أن يظل على ما هو عليه. وأطلب إلى المجلس أن يبعث برسالة واضحة بشأن عدم استدامة الوضع الراهن إلى جميع القادة في البلد.

ولئن كان هناك ما يدعو إلى التفاؤل في العملية السياسية، فإن ثمة ما يدعو إلى القلق أيضا، وذلك في ظل استمرار العنف والنزاعات المحلية. وتحتفظ الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، بوجود في ليبيا وقد شنت هجمات مؤخرا. وتواصل الجماعات المسلحة، بما فيها تلك التي أُدمجت سابقا في هياكل الدولة، العمل خارج نطاق القانون، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وعُثر على جثث تحمل علامات تعذيب في العديد من المواقع. ويتعرض الرجال والنساء والأطفال الليبيون للاختطاف على نحو متزايد من أجل الربح، حتى في قلب العاصمة. وتلقي قوات أمنية سرية القبض على المواطنين بصورة تعسفية. ويجري احتجاز الناس وإساءة معاملتهم في سجون احتجاز غير رسمية أو رسمية أو شبه رسمية.

وفي الجنوب، تبعث الحالة في سبها حاليا على القلق الشديد. فقد سقط عدد من القتلى، من بينهم مدنيون. ومما يعقد الحالة على نحو خطير الشبكة المعقدة من العداوات المحلية والتنافس المستمر بين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية على الصعيد الوطني والوجود المتزايد للمرتزقة الأجانب. وثمة خطر من أن يكتسب النزاع بعدا عبر وطني والذي يمكن أن يزيد من زعزعة استقرار ليبيا. ولمنع استمرار التصعيد، أعربتُ عن استعداد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للقيام بالوساطة إذا ما طلبت الأطراف ذلك. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم العملية الانتقالية الهشة في ليبيا بحث شركائها هناك على تبني العملية السياسية بدلا من حمل السلاح. وثمة مجال للجميع في الحياة المدنية. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن لأي فصيل عسكري أن يأمل في السيطرة على البلد.

إن حفظ الأمن في ليبيا ينبغي أن يكون أمرا من شأن المؤسسات الوطنية، وليس الجماعات المسلحة العديدة. وقد شرعت بعثة الأمم المتحدة في حوار واسع مع قادة تلك الجماعات من أجل تحسين فهم وجهات نظرها. إن الكثير جدا من الشبان يكسبون العيش عن طريق حمل السلاح. وينبغي عوضا عن ذلك إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقبل حلول شهر أيار/مايو، نتوقع الكشف عن استراتيجية للقيام بذلك. ولكن يجب أن نكون واقعيين. ففي بلد يعج بالأسلحة، سيتطلب نزع السلاح وقتا ومؤسسات وطنية أقوى بكثير. وعلاوة على ذلك،

فإن وصول المزيد من الأسلحة إلى ليبيا لن يؤدي إلا إلى عرقلة هذه الجهود وإلحاق الضرر بالعملية السياسية. ومن المؤسف أنه يجري استيراد المزيد من الأسلحة بالفعل. وأحث المجلس على ممارسة نفوذه لأقصى حد لمنع وصول الأسلحة إلى ليبيا.

ويكمن في صميم مشاكل ليبيا وجود نظام اقتصادي قائم على السلب، يؤدي إلى تدهور حياة المواطنين الليبيين العاديين ويخدم مصالح الأقوياء. وهو يمثل العقبة الرئيسية أمام العملية السياسية ويرسخ الوضع الراهن. وقد كان القلق يساورني حياله عندما وصلت لأول مرة؛ وأنا الآن أشعر بقلق حقيقي. إن ذلك النظام يجب تحطيمه. ويجب أن تتدفق الموارد لبناء دولة قوية ومنصفة للجميع، وليس لتمتلئ بها جيوب القلة. وقد بنينا معارف وخبرات بشأن هذه المسألة. وأعرب عن امتناني لفريق الخبراء على ما قدمه من إسهامات. ويجب على الأمم المتحدة والمؤسسات الشريكة أن تتصدى بصورة شاملة للنهب الاقتصادي، باعتبار ذلك إحدى الركائز الرئيسية لمشاركتنا.

إن الاتجار بالبشر ليس سوى أحد جوانب هذا الاقتصاد المنحرف. كما أنه الأكثر استحقاقا للشجب من المنظور الأخلاقي. وقد أصبحت هذه التجارة المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لبعض الناس، مما يجعلهم غير مبالين بمنظر البشر الذين يجري الاتجار بهم كسلع أو المهاجرين الذين يُتركون ليموتوا عندما يسقطون من سيارات ''البيك أب'' المكدسة بالبشر. إن ليبيا بلد مقصد وعبور ومصدر للهجرة. ويجب معالجة هذه المسألة الهامة، التي تؤثر في حياة مئات الآلاف من البشر بشكل استراتيجي وعبر الحدود. وأشكر شركاءنا في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية على تعاونهم الممتاز بشأن هذه المسألة وفي العملية السياسية في ليبيا.

لا تزال الأوضاع المالية لليبيا غير مستقرة. وعلى الرغم من أن البلد ينتج حاليا أكثر بكثير من مليون برميل من النفط يوميا ويسجل مؤشرات مشرقة على صعيد الاقتصاد الكلي، فإنه لا ينعم بانتعاش اقتصادي حقيقي. وعوضا عن ذلك، فإن الشعب الليبي يصبح أكثر فقرا بمرور كل عام. وتعترف نساء الطبقة البرجوازية في طرابلس، التي كانت من الطبقات الثرية سابقا، بأنهن يدفعن أطفالهن المراهقين إلى العمل. ويأسى المسنون من سكان المناطق الشرقية لأن الصناديق الداخلية لتوفير الرعاية في حالات الطوارئ التي أنشأتها قبائلهم قد نضبت الآن. وتتدهور الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية فيما لا يستطيع المواطنون المحبطون أن يفهموا أسباب أن الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط تُترجم إلى مزيد من الانخفاض في مستويات المعيشة. ومن أجل تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا والأشخاص المشردين داخليا، أطلقنا في ٢٥ كانون الثاني/يناير خطة الاستجابة الإنسانية لتقديم مساعدة منقذة للحياة إلى حوالي مليون شخص سنويا. وهناك مؤشرات على أزمة نقدية ومالية وشيكة. وعلى الرغم من ارتفاع إيرادات النفط حاليا، فإنها عرضة لنقص الاستثمار وأعمال التخريب. والمؤسسات المالية منقسمة. والإنفاق الحكومي متضخم وآخذ في الزيادة، ولكن زيادة الإنفاق لم تؤد حتى الآن إلى تحسين الخدمات.

وعموما، فإن عجز الدولة عن تقديم الخدمات وتنفيذ الإصلاحات اللازمة ينشئ حلقة مفرغة خطيرة. فهو يعزز الخطاب الاستعلائي لأولئك الذين يزعمون أنهم يتدخلون لملء الفراغ الناجم عن غياب الدولة. وفي المقابل، فإن أنشطة أولئك الأفراد والمجموعات تقوض قدرة الدولة نفسها على الوفاء بالتزاماتها. وبالنسبة للعديد من الليبيين، فإن الحالة الراهنة غير العادية قد أصبحت أمرا عاديا. ويجب وضع حد لهذه الحلقة المفرغة.

لقد كان أحد جوانب خطة العمل تعديل الاتفاق السياسي الليبي. وعندما التحقت بالبعثة، طلب جميع أصحاب المصلحة الذين اجتمعت معهم تقريبا إدراج هذه المسألة في خطة العمل. ومن شأن تعيين مدير تنفيذي جديد أن يكون أمرا مفيدا،

ولكن شريطة أن يجري اختياره بطريقة منفتحة، توطد الوحدة الوطنية وتعزز قدرة الحكومة على خدمة البلد خلال فترة انتقالية محدودة.

أعتقد الآن أن احتمالات اعتمادها ضئيلة. ولا تعتمد خطة العمل على هذه التعديلات، وبالتأكيد كلما اقتربت ليبيا من الانتخابات، كلما أصبحت هذه التعديلات أقل أهمية. ومع ذلك، وابتداء من الغد، سأبدأ محاولة جديدة وربما أخيرة لتنفيذ تلك التعديلات.

وفي أول إحاطة إعلامية لي من طرابلس، ذكرت أن هناك توترات لا تزال تسود المنطقة، وتستمر حوادث إطلاق النار. وقيل لي ذات يوم بأن ذلك أمر طبيعي. ومن أجل الشعب الليبي، الذي نعمل من أجله في الأمم المتحدة، يجب أن نرفض قبول أن تكون هذه الحالة طبيعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سلامه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير أورينيس سكاو.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أتشرف بأن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن أعمال اللجنة المنشأة بموجب نفس القرار. ويغطي التقرير الفترة من ١٨ كانون الثاني/يناير إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، وقامت بعمل إضافي، تمثل في إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٩ شباط/فبراير، إستمعت اللجنة إلى عرض من منسق فريق الخبراء بشأن التقرير المؤقت للفريق، أعده وفقا للقرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧)، وناقش التوصيات الواردة فيه.

وتناول التقرير المؤقت، في جملة أمور، معايير التصنيف المتصلة بالأمن، وتنفيذ حظر توريد الأسلحة، ووحدة مؤسسات الدولة، واختلاس أموال الدولة، ومنع الصادرات غير المشروعة للبترول، وتنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر. ومن بين التوصيات الثماني الموجهة إلى اللجنة، وافقت على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن ست توصيات، وأحاطت علما بتوصية واحدة. وهناك توصيتان موجهتان إلى المجلس. وفي ١٣ شباط/فبراير، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا عن المشاورات غير الرسمية.

وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي للفريق، وهو وثيقة سرية وغير منشورة، تلقت اللجنة رسالة من منسق فريق الخبراء في ٧ آذار/مارس، يعرب فيها عن قلق الفريق البالغ فيما يتعلق بنشر وسائل الإعلام، مقتطفات غالبا ما تكون غير دقيقة أو خارج السياق من التقرير، بالإضافة إلى استنساخ محتوى التقرير بأكمله. وتتشاطر اللجنة هذا القلق. وشددت اللجنة في بيان صحفي صدر في ٩ آذار/مارس، على ضرورة ضمان سلامة أعضاء الفريق، وفقا للفقرة ١٦ من القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧). كما كررت اللجنة دعمها الكامل وتقديرها لعمل الفريق وأكدت على أهمية القيام بهذا العمل دون عوائق. وبناء على اقتراح أحد أعضاء اللجنة، أعتزم عقد اجتماع للجنة بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، وافقت اللجنة فيما يتعلق بحظر الأسلحة، على طلب واحد للإعفاء من حظر الأسلحة المقدم بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة أيضا إخطارا بعد التسليم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن الأصناف المعفاة سابقا.

وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة في ١٦ كانون الثاني/يناير رسالة من تركيا تتضمن معلومات معينة بشأن السفينة أندروميدا، التي استولت عليها اليونان. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، تلقت اللجنة تقريرا للتفتيش عن الشحنة القادمة من اليونان، تمشيا مع

الفقرة ٢١ من القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). وعثر على حاويات تحوي متفجرات وعتاد ذي صلة، وكذلك خزانات غاز فارغة، على متن هذه السفينة التي كانت ترفع علم تنزانيا. وقد أبلغت اللجنة ليبيا بالتفتيش وكتبت إلى الدول المعنية تطلب إيضاحات منها بشأن هذه المسألة. وأبلغت اليونان اللجنة في وقت لاحق بأن فريق الخبراء قام بتفتيش المواد المضبوطة.

وفيما يتعلق بالتدابير المفروضة على السفينتين، نادين ولين إس، لتصدير النفط والغاز بصورة غير مشروعة من ليبيا، جددت اللجنة تلك التدابير لمدة ٩٠ يوماً أخرى لكل منهما، بناء على الطلبات الواردة من ليبيا. وقامت اللجنة أيضا بتحديث تفاصيل دخول قوائم الجزاءات لتلك السفن استنادا إلى التحديثات التي قدمها فريق الخبراء. وكتبت كذلك رسالة إلى الدول المعنية بشأن هذه المسألة. وتلقت اللجنة في الآونة الأخيرة، من خلال رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، تقريرا تفتيشيا من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بشأن السفينة لين س.

وفيما يخص حظر السفر، وافقت اللجنة على تمديد طلب الإعفاء المقدم بالنيابة عن السيد سيد محمد قذاف الدم الذي أُذن له بالسفر من ليبيا إلى مصر لحاجته الإنسانية لذلك. لكن لم توافق اللجنة على الطلب المقدم بالنيابة عن السيدة صفية فركش البراسي الذي يفيد بأنها لم تعد خاضعة لهذا التدبير. وبناء على ذلك، تظل خاضعة لحظر السفر وتجميد الأصول.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير أورنيوس سكاو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نرحب بعقد هذه الجلسة والإحاطتين الإعلاميتين اللتين استمعنا إليهما للتو من السيد غسان سلامه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير كارل أورنيوس سكاو، القائم بالأعمال المؤقت للسويد، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وتتابع بيرو عن كثب الحالة السياسية والأمنية في ليبيا. ونشعر بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد عن استمرار أعمال العنف في طرابلس وبنغازي ومناطق أخرى من ليبيا، فضلا عن وجود جماعات إرهابية هناك. ولذلك، يجب أن نضمن تعزيز احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة على وجه الخصوص مثل اللاجئين والنساء والأطفال.

وفي ضوء هذا الحالة، تؤيد بيرو الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي وخطة عمل الأمم المتحدة. ونعتقد أن الحوار والالتزام بين مختلف أصحاب المصلحة الليبيين، بدعم من جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص، يشكلان السبيل الوحيد للتحرك صوب التحول الوطني وتحقيق سلام مستدام. لذلك، سنسلط الضوء على التقدم المحرز في المحادثات بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، فضلاً عن المساعي الحميدة للبعثة في جميع مراحل العملية. ويجب أن يسود بين الأطراف حسن النية وروح التفاهم والتعاون.

علاوة على ذلك، فإننا نشيد بالشعب الليبي على حماسه فيما يتعلق بإجراء الانتخابات هذا العام. وقد تم تسجيل أكثر من مليوني ناخب بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، بمن في ذلك أكثر من مليون امرأة، كما أكد الممثل الخاص. ونود أيضا أن نبرز أهمية اجتماعات المناقشات المفتوحة لجميع المواطنين، التي عقدت بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام.

ونرى أنه يجب أن تساعد هذه الجهود على ضمان إشراك المواطنين في ملكية العملية السياسية المفضية إلى انتخاب سلطات

وطنية جديدة، وعقد مؤتمر وطني، وصياغة دستور جديد. ونرى أهمية مشاركة الطيف السياسي والمجتمع المدني الليبي بأكمله، وكذلك دعم المجتمع الدولي في هذا المجال. وتشجع بيرو مشاركة أكبر من جانب النساء والشباب على جميع مستويات هذه العملية، ونود هنا الإشادة بإشراك المرأة في لجنة الصياغة المشتركة وإنشاء منتدى لاستعراض مشاريع المقترحات الدستورية، من منظور جنساني

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، يشيد وفد بلدي برئاسة هولندا على إدراجها هذا الموضوع الهام في جدول الأعمال لهذا الصباح. وعلاوة على ذلك، نشكر السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على تقديم إحاطة إعلامية ممتازة أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا والتقدم المحرز في عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا. ونرجو للسيد سلامة كل نجاح في اضطلاعه بالمهام المسندة إليه. كما نتقدم بالشكر إلى السويد، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على المعلومات الهامة والموضوعية التي قدمتها في هذه الجلسة. كما يشكر وفد بلدي الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٢ شباط/فبراير (S/2018/140) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

تعرب غينيا الاستوائية عن أسفها العميق للحالة الراهنة التي يمر بها الشعب الليبي. ونعرب، باسم غينيا الاستوائية، عن أخلص دعمنا لهم وتضامننا معهم وعن رغبتنا في أن نرى نهاية لمحنة ذلك البلد الشقيق. إن جمهورية غينيا الاستوائية تدين بصورة قاطعة جميع النزاعات المسلحة وأي انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتطالب بإيلاء الأولوية لحماية الفئات المدنية الأكثر ضعفا، علاوة على جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحية في المنطقة.

وظلت غينيا الاستوائية على الدوام تدعو إلى الحوار بوصفه الوسيلة الرئيسية لتسوية النزاعات بهدف كفالة تحقيق السلام. ولذلك، ننوه ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عملها كوسيط وفي تعزيز المصالحة على جميع المستويات من خلال الحوار، وندعمه بحماس. ونعتقد أن هذا هو السبيل لتحقيق الانتقال السياسي الذي ظل الشعب الليبي يتوق إليه على مدار أكثر من سبع سنوات، ظل خلالها يتخبط في نزاع أسفر عن فقدان كثير من الأرواح، بما في ذلك من النساء والأطفال. ونؤكد كذلك على دور مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، من بين جهات أخرى، في عملها من أجل التوصل إلى حلول سياسية لإنهاء الحالة في ليبيا. وندعو الأطراف المعنية، في ضوء محنة الشعب الليبي، إلى التوصل إلى تفاهم وإلى العمل بشكل متضافر لجعل الاتفاق السياسي الليبي واقعا ملموسا وإنهاء عملية الانتقال السياسي التي طال أمدها، وبالتالي التمكين من إجراء الانتخابات التشريعية، التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة إقرار السلام والأمن في ليبيا – وهي العملية التي نريد أن نراها تتم بصورة آمنة وشفافة وبحرية وبطريقة ديمقراطية دون أي تدخل من أطراف ثالثة خارجية.

ختاما، يساورنا قلق بالغ إزاء الوضع الذي يتسم بالفوضى وانعدام الأمن والتدهور في الحالة الإنسانية نتيجة الاشتباكات المستمرة بين الجماعات المسلحة. وقد شهدنا كذلك عمليات خطف واغتيال واغتصاب للنساء والأطفال واحتجازا تعسفيا وأعمال تعذيب – على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام – فضلا عن الحالة المتعلقة باللاجئين والمهاجرين الذين لا يزالون، وفقا لتقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا (انظر S/2017/466)، يتعرضون لمعاملة مهينة وإيذاء واتجار بالبشر وغير ذلك من صنوف الإذلال الهمجي. ولذلك، وفي مواجهة هذه الحقائق المستمرة، نحث جميع أعضاء المجلس

والمجتمع الدولي بأسره على مضاعفة جهودهم لوضع حد للحالة على أرض الواقع، التي يبدو أنه ليست لها نهاية واضحة في الأفق.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام سلامة والسفير أورينيوس سكاو على معلوماتهما المحدثة الشاملة بشأن الحالة في ليبيا، وأنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على التوالي. ونؤيد تأييدا تاما الرأي المتمثل في أن تسوية الوضع في ليبيا يجب أن تكون حصرا بالوسائل السلمية وأن زمام العملية السياسية يجب أن يكون بأيدي الليبيين أنفسهم. ويظل الاتفاق السياسي الليبي يشكل الإطار السليم الوحيد طوال الفترة الانتقالية لإنهاء الأزمة السياسية التي طال أمدها. غير أننا بحاجة إلى تجاوز المرحلة الانتقالية، وصولا إلى الاستقرار الدائم في ليبيا، ونعتقد أنه ينبغي اتباع الخطوات التالية.

أولا، ينبغي إجراء استفتاء على دستور جديد، بعد أن حكمت المحكمة العليا الليبية لصالح مشروع الدستور في ١٤ شباط/فبراير، وبالتالي أزالت جميع العقبات القانونية.

ثانيا، يتعين إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة، تؤذن بنهاية الفترة الانتقالية. ونؤيد تأييدا تاما الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره الأخير عن ليبيا (S/2019/140) بأن من الضروري أن يسود توافق آراء سياسي واسع فيما يتعلق بالانتخابات وتشجيع المشاركة فيها وقبول نتائجها على حد سواء. ومن المهم كذلك وضع الإطار القانوني الملائم.

ثالثا، ينبغي إيلاء الأولوية لخطة التنمية. وإننا نشيد بجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في صياغة إطار استراتيجي لليبيا للفترة ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ بمشاركة نشطة من جانب الوكالات الإنسانية والمسؤولين الليبيين وممثلي المجتمع المدني.

رابعا، ينبغي التصدي بصورة مناسبة للمسائل المتعلقة بالإفلات من العقاب فيما يتصل بالمهاجرين وانتهاك حقوقهم الإنسانية ومحنتهم الإنسانية وحالتهم المؤلمة.

ونعتقد، علاوة على ذلك، أنه ينبغي توحيد المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز المصالحة السياسية في ليبيا في إطار الجهود التي تقودها الأمم المتحدة. ومن المهم أن يحافظ مجلس الأمن على وحدته وأن يدعم عمل الممثل الخاص للأمين العام سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتشيد كازاخستان، في ذلك الصدد، بالجهود النشطة التي يبذلها الممثل الخاص وتشجعه على مواصلة تعاونه مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من أجل توسيع نطاق دعمها والتزاماتها تجاه العملية السياسية.

وأخيرا، فإنه من المهم للغاية، فيما يتعلق بنظام الجزاءات، أن تُستخدم الموارد النفطية في ليبيا لصالح الليبيين. فتهريب الوقود ما زال يشكل نشاطا مزدهرا ويؤدي إلى تدفق الكثير من الإيرادات التي تدعم الجماعات المسلحة المحلية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. ويجب، في ذلك الصدد، إعادة فرض الامتثال الصارم للحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد دعمنا الثابت للعمل الذي يواصل القيام به. وبالمثل، فإننا ممتنون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير أورينيوس سكاو، القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة السويد، نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، عن أعمال اللجنة.

مضت قرابة ثماني سنوات منذ أن بدأ النزاع في ليبيا، ونظرا للمعاناة التي لا يمكن تصورها التي تعرض لها الشعب الليبي،

فإن هناك حاجة ماسة للتنفيذ الشامل للاتفاق السياسي الليبي من أجل الانتهاء تماما من المرحلة الانتقالية. وعليه، يشدد وفد بلدي على ما أبدته الأطراف من استعداد والتزام بالمشاركة في الحوار خلال الاجتماعات التي عقدتها لجنة الصياغة المشتركة لإيجاد أرضية مشتركة لتيسير التنفيذ الفعال وكذلك الامتثال للمقترحات الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة التي قدمها الممثل الخاص. ويجب الحفاظ على ذلك الاستعداد الملحوظ ذاته وأن يؤدي إلى عملية تشاركية بقيادة الشعب الليبي ومن أجله.

ومن ثم، فإن من الضروري الترويج والمضي قدما في إجراء استفتاء على دستور جديد، يحدد بوضوح العناصر اللازمة للعمليات الانتخابية والتي من شأنها أن تساعد في إنهاء الفترة الانتقالية وأن تؤسس، في المقام الأول، للمبادئ التوجيهية من أجل وضع كامل الهيكل المعياري الذي يُمكن من إنشاء مؤسسات موثوقة وقديرة تستند إليها الدولة. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن التقدم الذي أحرزته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا في عملية تسجيل الناخبين هو خطوة أساسية، حيث كان قد جرى تسجيل ٢,٥ مليون شخص، ما يقرب من نصفهم من النساء، لدى كتابة التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/140).

ومن هذا المنطلق، نعتقد أنه من الضروري ضمان مشاركة النساء والشباب وجميع قطاعات المجتمع مشاركة فعالة في هذه العملية. ونقدر ونسلط الضوء على الجهود المتواصلة التي تبذلها مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وبلدان مثل مصر والجزائر وتونس، من بين جهات أخرى، من أجل تعزيز العملية السياسية الليبية وخطة العمل وتوطيدهما والنهوض بهما.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الإيجابية، فإننا نستنكر الازدياد المقلق في أعمال العنف والمواجهات بين الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر، وفقا لتقرير الأمين العام، عن أكثر من ١٦٠ من الوفيات. وبالمثل، فإن استمرار التقارير المتعلقة بعمليات الاختطاف والتعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة تثير القلق، لا سيما في مدينتي درنة وبنغازي، اللتين وقعت فيهما المواجهات أيضا وحُددت فيهما الأماكن العامة والخدمات المدنية كأهداف عسكرية، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا الصدد، نكرر مناشدتنا الأطراف والجهات الفاعلة المحلية أن تلقي أسلحتها وتتفادى أي خطاب يدعو إلى العنف كوسيلة لتحقيق أي هدف، لأن هذه السلوكيات لا تهدد حياة المئات من الأبرياء فحسب، ولكنها أيضا تتجاوز وتقوض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي.

ومن المثير للقلق أيضا أن هناك، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، مقاتلين غير نظاميين وجماعات مسلحة أجنبية من السودان وتشاد في الأراضي الليبية، وأن أنشطتهم ومشاركتهم في الاشتباكات المسلحة في جنوب البلد لا تؤدي إلا إلى تفاقم النزاع الداخلي على حساب الجهود التي يبذلها الشعب الليبي بغية تحقيق الاستقرار في بلده. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد الذي يشكله تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من تنظيم داعش إلى ليبيا في أعقاب هزيمته وطرده من العراق وسورية خطر داهم ليس فقط على الأمن في ليبيا، بل في المنطقة بأسرها، إذ رغم هزيمتها، فإنها ستظل قادرة على تنسيق هجماتها من خلال خلايا سرية والمشاركة في تهريب الأسلحة على الرغم من الحظر الحالي.

وحالة المهاجرين واللاجئين لم تتحسن، ذلك أنه، وفقا للتقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير، وخلال ذلك الشهر وحده، قُتل ٣٤ شخصا في محاولات لعبور البحر الأبيض المتوسط، معظمها من موانئ زوارة وطرابلس والزاوية. ومن المؤسف أن هؤلاء الضحايا هم من بين أكثر من ٣١٦ من الوفيات التي سجلت حتى الآن هذا العام.

ونلاحظ بقلق تواتر التقارير عن انتهاكات حقوق المهاجرين، الذين يُحتَجزون في مراكز الاحتجاز إلى أجل غير مسمى في ظروف تستحق الشجب، ويتعرضون لمعاملة مهينة، والتعذيب والسخرة، والحرمان من المساعدة الطبية، والعنف الجنسي. وندعو الأطراف إلى منع تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين في المراكز الخاضعة لسيطرتها، ونذكر بأنه يجب عليها أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتضمن احترام حقوق هؤلاء الأشخاص. ونؤكد مرة أخرى للسلطات الليبية بأنه يجب عليها أن تبدأ التحقيقات المناسبة لتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات حتى لا تظل هذه الأعمال بدون عقاب.

وفي الختام، ندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في الجهود الجارية للحفاظ على حوار مستمر سيسمح بإجراء انتقال سياسي سلمي ومنظم وشامل يستجيب لمصالح أبناء الشعب الليبي، ويمكنهم من تقرير مستقبلهم بحرية وبتوافق الآراء في إطار سيادتهم واستقلالهم وسلامتهم الإقليمية، بما أنه لا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع. ونذكر بأن البديل الوحيد لحل هذا النزاع هو عن طريق الامتثال للاتفاق السياسي الليبي الذي أُقر بموجب القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، ونؤكد من جديد أنه يجب تنفيذه، على النحو الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26).

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): يسرني في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الوارد في الوثيقة S/2018/140. كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الدكتور غسان سلامه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الإعلامية الهامة التي تضمنت آخر التطورات بشأن الحالة في ليبيا، في إطار الجهود المكثفة التي يبذلها من أجل التوصل لحل للأزمة السياسية في ليبيا. والشكر موصول للممثل الدائم للسويد على إحاطته الإعلامية التي تناول فيها آخر المستجدات المتعلقة بملف العقوبات على ليبيا، بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المعنية بليبيا والمنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ لسنة ٢٠١١.

لقد أكد المجتمع الدولي على التزامه القوي بضرورة حل الأزمة في ليبيا من خلال تسوية سياسية شاملة. وتجسد ذلك في خطة عمل الأمم المتحدة التي تم الإعلان عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بنيويورك في ٢٠ أيلول يسرني في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على تقريره حول بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الوارد في الوثيقة S/2018/140، كما أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الدكتور غسان سلامه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الهامة التي تضمنت آخر التطورات بشأن الوضع في ليبيا، في إطار الجهود المكثفة الذي يبذلها من أجل التوصل لحل للأزمة السياسية في ليبيا، والشكر موصول لمندوب السويد سعادة السفير أولف سكوغ على إحاطته الإعلامية التي تناول فيها آخر المستجدات المتعلقة بملف العقوبات على ليبيا، بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المعنية بليبيا والمنشأة بموجب القرار رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٠١١.

السيد الرئيس،

لقد أكد المجتمع الدولي على التزامه القوي بضرورة حل الأزمة في ليبيا من خلال تسوية سياسية شاملة، وتجسد ذلك في خطة عمل الأمم المتحدة التي تم الإعلان عنها خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بنيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والتي تقوم في الأساس على الاتفاق السياسي الليبي الموقع في

١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يظل الإطار الوحيد لإنهاء الصراع بين الفرقاء الليبيين بعيداً عن استخدام لغة التهديد وقوة السلاح. وهو ما التزمت به كافة الأطراف الليبية المنخرطة في الحوار السياسي، والغرض من ذلك هو الانتهاء من المرحلة الانتقالية مروراً بالمراحل المستهدفة في

خطة عمل الأمم المتحدة، وصولاً إلى تأسيس حكومة قوية ومتماسكة لقيادة البلاد إلى بر الأمان. وهنا نثمن عالياً الجهود الحثيثة التي يبذلها السيد غسان سلامه من خلال تواصله مع جميع الأطراف. ونؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة في تيسير الحوار الليبي، كما نثمن الجهود الإقليمية المتسقة مع مساعي الأمم المتحدة، وخاصة جهود جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي تجاه حل الأزمة الليبية. كما نحذر من التدخلات والمبادرات الفردية، التي كثيراً ما تؤدي إلى إرباك جهود الأمم المتحدة ولا تخدم مساعي حل الأزمة الليبية، ونشير هنا إلى ما أكد عليه فخامة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، في كلمته بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٨، التي وجهها للشعب الليبي بمناسبة الذكرى السابعة لثورة ١٧ شباط/فبراير، فيما يتعلق بالدور السلبي الناجم عن بعض التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي.

فيما يتعلق بالتطورات الإيجابية التي شهدها المسار السياسي في ليبيا مؤخراً، وبفضل الدعم المقدم من جانب حكومة الوفاق الوطني وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد شرعت المفوضية العليا للانتخابات في عملية تسجيل المواطنين بالداخل، حيث وصل عدد المسجلين إلى رقم يتجاوز نصف المؤهلين للمشاركة في الانتخابات. كما باشرت المفوضية العليا للانتخابات تسجيل المواطنين المقيمين في الخارج وما زالت العملية مستمرة. ونأمل أن يقوم مجلس النواب خلال الفترة القادمة باستصدار قانون الانتخابات لتتمكن المفوضية العليا من استكمال الجوانب الإجرائية لعملية الانتخابات وتحدد موعدها بالتنسيق مع مجلس النواب والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني والمجلس الأعلى للدولة. ونأمل، في حال إقرار وتحديد موعدها، أن تلتزم جميع الأطراف السياسية وتتعهد بقبول نتائجها بما يؤدي إلى مباشرة إعادة بناء الدولة وتوحيد وتفعيل مؤسساتها ورفع المعاناة عن الشعب الليبي.

لا شك أن مسألة الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح تعتبران من أهم التحديات التي يجب على المجتمع الدولي الاهتمام بهما لمساعدة ليبيا، خاصةً في ظل هذه الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد. فبالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية في العاصمة طرابلس والمناطق المحيطة بها بفضل الجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني، فإن الخروقات الأمنية وترويع المدنيين أمور ما زالت تحدث بين الحين والآخر من قبل بعض الجماعات المسلحة المارقة. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية ومؤسسات إنفاذ القانون، وأن تكون هذه المؤسسات خاضعة لمبدأ القيادة والسيطرة العسكرية بما يتفق مع القانون العسكري، وأن تعمل تحت القيادة المدنية، والشروع في عملية حل الجماعات المسلحة وجمع السلاح.

وفي هذا الإطار، نعتقد أن مسألة ترتيب الوضع الأمني في ليبيا أصبحت ضرورة ملحة وشرطاً رئيسياً لضمان نجاح أي تسوية سياسية ولمواجهة العديد من التحديات ومنها مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحماية حقوق الإنسان، ولتحقيق الأمن والاستقرار في البلد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية المنشودة، ففي ظل انتشار السلاح وسطوة الجماعات المسلحة لن يكتب لأي حل سياسي النجاح. وفي هذا الإطار فان الأمل معقود على نجاح المساعي التي تقوم بها جمهورية مصر العربية الشقيقة في توحيد الجيش الليبي، حيث عقدت ست جولات من الاجتماعات بين قيادات الجيش والرتب العالية من غرب وشرق وجنوب ليبيا.

وفيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، وعلى الرغم من زيادة معدلات تصدير النفط بشكل ملحوظ، والتي تكاد تقترب من الهدف المنشود – وهو مليون ونصف المليون برميل يوميا، ولولا الجانب الأمني لتمكنت المؤسسة الوطنية للنفط من الوصول إلى ذلك، بما يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة، والتي يفترض أن تساعد في معالجة المختنقات الاقتصادية ورفع المعاناة عن المواطنين. إلا أن استمرار الانقسام السياسي واستمرار المؤسسات الموازية إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنية نتيجة الصراع على الموارد من قبل بعض الطامحين في تحقيق المكاسب الفردية على حساب أرزاق المواطنين، قد ساهم في استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، وبالتالي استمرار معاناة المواطنين. ونؤكد مجدداً على أن المشاكل الاقتصادية لن تعالج إلا من خلال حكومة وفاق وطني واحدة إضافة إلى مؤسسات سيادية موحدة.

وكما هو معلوم لدى الجميع فإن ثروات ليبيا سواء النفطية والمالية تتعرض للنهب على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد المحلي، لا زالت هناك العديد من عمليات تهريب الوقود التي تقوم بها العصابات الإجرامية التي تمتهن هذه التجارة غير المشروعة للحصول على عائدات تقدر بملايين الدولارات، وهو ما يمثل إهداراً لثروات البلد ولمقدرات الشعب الليبي. وفي هذا الإطار نحيي جهود لجنة مجلس الأمن الخاصة بليبيا، المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وفريق الخبراء التابع لها، لا سيما فيما يخص تنفيذ ما صدر عن مجلس الأمن من قرارات في هذا الخصوص.

أما فيما يتعلق بالثروات المالية فإن الأمر يتطلب من الليبيين وقبل غيرهم أن يتجاوزوا خلافاتهم وأن يعملوا لأجل صالح الوطن، من خلال الاتفاق على توحيد المؤسسات الرئيسية كمصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار، وذلك حفاظا على ثروات الشعب الليبي ولصالح الأجيال القادمة من الضياع والتبخر، ولتقوم هذه المؤسسات بإدارة أعمالها على النحو المطلوب بعيداً عن التجاذبات السياسية. فاستمرار الخلاف حول هذه المؤسسات قد يؤدي لا سمح الله إلى كارثة لا تحمد عقباها والمتضرر منها أولا وأخيرا هو الشعب الليبي. وهنا نناشد جميع الفرقاء بضرورة الاتفاق فيما بينهم، وأن يضعوا مصلحة ليبيا والشعب الليبي فوق كل اعتبار.

وختاماً، أود أن أعبر عن ثقتنا العميقة في عمل لجنة مجلس الأمن الخاصة بليبيا وفريق الخبراء التابع لها، ودورهما في الحفاظ على مقدرات الشعب الليبي ودعم مساعي الأمم المتحدة الهادفة لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سأتوخى الإيجاز. أود أن أبلغ المجلس بأننا سنقوم بتعميم شيئ متعلق ببند مدرج في جدول أعمالنا. إنه فيلم وثائقي عما يجري حاليا في الغوطة الشرقية. وفيما يتعلق بنفس الموضوع، أود أن أختتم بياني بقراءة فقرتين من صحافة اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

”قال مصدران من مصادر المعارضة اليوم الأربعاء أنه تم التوصل بوساطة روسية إلى صفقة لإجلاء جماعة متمردة سورية من بلدة في الغوطة الشرقية إلى شمال غرب سورية الذي تسيطر عليه المعارضة في أول صفقة من نوعها تبرم في آخر ما تبقى من معاقل التمرد قرب العاصمة. وأضافا أن مقاتلين من جماعة أحرار الشام المتمردة التي تسيطر على بلدة حرستا المحاصرة قد وافقوا على إلقاء أسلحتهم مقابل المرور الآمن إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين وعرضا بالعفو عن أولئك الذين يريدون البقاء بموجب شروط المصالحة المحلية مع السلطات.“

هذا ليس بيان روسي، وإنما هو من وكالة رويترز. والفقرة القصيرة الثانية ذات الصلة، من صحيفة الاندبندنت، في المملكة المتحدة، تقول؛

”قال وسائط الاعلام الحكومية السورية إن صواريخ أطلقت على سوق في منطقة تسيطر عليها الحكومة في دمشق أسفرت عن مقتل ٣٥ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين. ويمثل هذا يمثل واحدا من أعلى الخسائر في الأرواح في هجوم واحد يستهدف العاصمة.“

(تكلم بالروسية)

كل هذا يتعلق بكيفية تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) – تنفيذه، أو عدم تنفيذه، شيء يحب كثيرون من أعضاء المجلس هنا التكلم عنه. والفيلم الذي تكلمت عنه فيلم وثائقي. ولم يجر عليه أي نوع من أنواع التجميل. ليس فيلما طويلا، بل يعطينا صورة واقعية عما جري في الأيام القليلة الماضية في هذا الجيب من ضواحي دمشق. ويحدوني الأمل في أن يجد أعضاء المجلس الوقت لمشاهدته.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.